حونه غلط بان تركيب جار ومجرور في الكلام وحسده لا يعلم ان الاصل عين حيوته الهمزة بل قوله
الصحاح والحونة بالضم وربما سمعن ظاهر في ارادة عكس ما ذكره المصنف لانه جعله
معتلا في الاصل والهمزة فيه بدلا من الواو قوله الالفيه وساع سهم في سهم في يوم محالي ابن قاسم
قوله ساغ يفيد الكثرة وليس نص على المراده وقد نص غيره من النحويين على اطراده قلت
ويرد عليه قوله في شرح الكافيه يجوز في فعل جمع فاعل الذي عينه واو لصحيح كنوم والاعلال
كسير وذلك وارد على قوله الشافيه وصم وصيم شاذ لكن في التسهيل وفي غيره فعل جمعا وجهان
والصحيح اكثر قال ابن قاسم وشرط اطراد الاعلال فيه ان لا يكون معتل اللام كراهة توالي
الاعلال قوله باب النقل كذا ترجم في نزهه واورجه في الشافيه في باب الاعلال وجعله
في الالفيه فصلا من فصول باب الابدال قوله الالفيه لكن مع النقل قال ابن قاسم استثنى
منه الهمزة فانه لا ينقل اليها لانها معرضه للاعلال فلا يعلها ما يفيض عليه في التسهيل قوله ما لم
يكن فعل تعجب البيت قال ابن قاسم زاد في التسهيل شرطا اخر وهو ان لا يكون موافقا لفعل الذي
بمعنى افعل نحو يعود وتصد مضارع عود وصيد وكذا ما انصرف منه نحو عوره الله قال وكانه
استغنى عن ذكره هنا تذكره في الفصل السابق في قوله وصح عين فعل وفعلا اذا افعل فان الفعل
واحدة باب الحذف كذا ترجم في الشافيه واورجه في نزهه وادرج في الشافيه بعضه في ضمن الاعلال
ثم اورد له ترجمة وجعله في الالفيه فصلا من فصول باب الابدال قوله والعبارة للنزهه والمصدر
من فعل بفعل الواو والياء كوعد قال ابن قاسم شرطه ان لا يكون لبيان الحقيقة نحو الوعدة
والوقعة المقصود بها الحقيقة فانها لا يحذف منها قوله الشافيه نحو وجهه قليل قال ابن قاسم
ذهب المازني والمبرد والفارسي الى ان وجهه اسم لمكان الموجه اليه فعلى هذا الاشذوذ
في اسناد واوه لانه ليس بمصدر قوله الالفيه ظلت وظلت في ظلت استعملا ثم لخصه في شرح
الكافيه بل قال كل فعل مضارعه على وزن فعل فانه في اسناده الي تاء الضمير او نونه يستعمل على ثلاثة
اوجه وهذا ما ذهب اليه التسهيل والذي صرح به سيبويه وغيره انه شاذ وانه لم يرد الا في
ظللت ومسست واحسست ومن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وابو حيان وهو
ظاهر قوله الشافيه وفي نحو مست واحست وظلت قوله الالفيه وقرن في اقرن صرح في الكافيه
بانه يقاس اعني الحذف مع كسر الفاء وفي شرحها بان المضارع كالامر في ذلك قال واما فتح الفاء
من هذين وشبههما فغير جائز ولا يقاس عليه ما ورد منه قال ولو قيل في اغتمض غمض

قياسا

قياسا على قرن جاز وان لم اره منقولا لان ذلك الفعوم انقل من ذلك المكسور واذا كان المفتوح قد
فر منه الى الحذف فمفرد المفتوح الفاء فنقل ذلك في المضموم احق بالجواز قوله الشافيه
ويجوز الحذف نحو سيد وميت وكسيده وقوله قال الجاربردي قال في شرح المقاصد كما يلزمنا
التخفيف في سيد وميت والتزموه في كسيده علوله لكثرة حروف الكلمة مع تاء التانيث
قال وكلام المصنف يدل على انها مما يجوز الحذف وفيه نظر لانه لم يستعمل مثل كسيده واذا
كان كذلك لم يجز جعلها مما باب ما يحذف عينه على سبيل الجواز لانه اصل معوض لا يصار اليه
الا للضرورة قال ويمكن ان يجاب عنه بان سياتي من القواعد ما يقتضي وجوب حذفها كما في قيل
والاقامه والاستقامة بل هو مثل سيد وميت في جواز الحذف ثم التزموه لما مر ولا خلاف
في انه معين عن اصل لانه ليس في كلامهم فعلوله الا نادرا انتهى وقال ابن مالك في الكافيه وعين
فعلوله احذف كما حتما كعيسونه من القفا وقال في شرحها عسوه عسوه على وزن يعلوله
فحذفت العين وتركت الياء الزايده كما فصل بمسك وانما قيل ميت وليس ريحها فعله لان
فعوله لا يفتح الفاء نادرا فلا يحمل عليه باب الادغام قوله الشافيه ان ياتي بحرف ساكن
متحرك من نجز واحد من غير فصل قال السيد لا يقال لا حاجه الى قوله من غير فصل لانه لم يعلم ذلك
من الفاء في قوله فحرك لانا نسلم ذلك لان الغاية على التعقيب عاده ولا يلزم
منه ان يكون التلفظ بحرفين ينفصل بينهما بنفس او غيره وانما علم ذلك من قوله من غير فصل
قولها عند سكون الاولى الا في الهمزة الى اخره قال السيد لقائل ان يقول كان من الواجب
على المصنف ان يقول وفي نحو ما ليه هلك فانه هنا اسكت لانه عم لانه اما موقوف عليه او منوي
به الوقف عليه ثم يقول وعند نحو كما انتهى وقد سه في النزهه الا الالف والهمزة اوما اسكت
نعم يرد عليه الياء والواو نحو الوني يوسوس وقالوا وما فاته لا يجوز فيهما الادغام ايضا وقد ذكر
في الشافيه وعباره التسهيل لا غير اول المثلين وجوبا ان سكن ولم يكن هاء سكت ولا همزة منفصلة
عن الفاء ولا مدا في اخر او بدله من غير مد دون نحو قوله الالفيه اول مثلين محركه في كلمه
ادغم لا كمل صمعي الحساب فيه امور الاول نبه عليه من الشرط ان لا يتصور نحو دون ذكره في
الكافيه والتسهيل وقال البعض في كتبه الا ان يكون اولهما بالمضارعه فيدغم بعد مده او حركه نحو لا يحوا
كاد يمر وهذا الشرط وارد على الشافيه والنزهه ايضا الثاني قال ابن قاسم يمتنع الادغام
ايضا فيما بدا بما يوازن احد هذه الا مثله نحو حسا فانه يوزن مصدر ضعف وكذا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)